

Distr.: General
5 September 2003
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ موجهة إلى الأمين العام من الممثل
الدائم لإيطاليا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أوجّه انتباهكم إلى البيان المتعلق باتفاق السلام الشامل في ليبيريا، الصادر
في ٢٢ آب/أغسطس ٢٠٠٣ عن رئاسة الاتحاد الأوروبي باسم الاتحاد الأوروبي (انظر
المرفق).

وسأغدو ممتنا لو تفضلتم بتعميم نص هذه الرسالة، ومرفقها، بوصفهما وثيقة من
وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) مارشيلو سباتافورا
الممثل الدائم لإيطاليا
لدى الأمم المتحدة



مرفق الرسالة المؤرخة ٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لإيطاليا لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالإسبانية والانكليزية والفرنسية]

بيان صادر عن رئاسة الاتحاد الأوروبي باسم الاتحاد الأوروبي بشأن اتفاق السلام الشامل في ليبيريا

يرحب الاتحاد الأوروبي باتفاق السلام الشامل الذي وقَّعته الأطراف المتحاربة، والأطراف السياسية في أكرا يوم الاثنين ١٨ آب/أغسطس ٢٠٠٣ تحت رعاية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، باعتباره خطوة أساسية تجاه إعادة السلام والأمن والاستقرار في ليبيريا بعد فترة ١٤ عاما من العنف وفساد الحكم.

ويثني الاتحاد الأوروبي على الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وعلى رئيسها، الرئيس جون كوفور، وأمينها التنفيذي، محمد بن شمس، والوسيط اللواء عبد السلام أبو بكر، لما بذلوه من جهود لم تعرف الكلل، أفضت إلى تحقيق هذه النتيجة الناجحة. ويثني الاتحاد الأوروبي أيضا على نيجيريا، التي قامت بدور أساسي، بتوفيرها على وجه السرعة لقوات سيتم نشرها لحماية السكان المدنيين، وتقديم الإغاثة الإنسانية. ويعبّر الاتحاد الأوروبي عن تقديره للدول الأفريقية التي أعلنت مشاركتها في بعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في ليبيريا، وللولايات المتحدة الأمريكية، لما قدمته من دعم لنشر تلك القوة، وما تقوم به القوة من أنشطة. ويؤكد الاتحاد الأوروبي في هذا الصدد أهمية الفراغ من نشر البعثة، في أسرع وقت ممكن، باعتبارها قوة طليعية لقوة تحقيق الاستقرار التابعة للأمم المتحدة، وفقا لما ينص عليه القرار ١٤٩٧ (٢٠٠٣)، كما يعبّر مجددا عن استعداده لدعم القوة المذكورة.

ويهيب الاتحاد الأوروبي بجميع الأطراف في الاتفاق بأن تنفذ ما جاء فيه بحسن نية، وأن تقوم بحلول ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، بتشكيل حكومة انتقالية تقود البلاد إلى إجراء انتخابات حرة ونزيهة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، معيدة بذلك قيام حكومة ديمقراطية منتخبة بشكل كامل.

ويناشد الاتحاد الأوروبي الدول المجاورة لليبيريا أن تمتنع عن القيام بأي عمل قد يُفضي إلى تشجيع استئناف حالة التوتر، أو المواجهات العنيفة التي شهدتها البلاد.

والاتحاد الأوروبي إذ يشعر بالقلق العميق إزاء خطورة الوضع الإنساني والسائد في ليبيريا، فإنه يعبّر عن امتنانه للوكالات الإنسانية التي تعمل من أجل السكان المحتاجين إلى العون، ويدعو جميع الأطراف إلى التعاون الكامل في هذا المسعى.

وتوافق على ما جاء في هذا الإعلان البلدان المنضمة وهي إستونيا وبولندا والجمهورية التشيكية وقبرص وسلوفاكيا وسلوفينيا ولاتفيا وليتوانيا ومالطة وهنغاريا، والبلدان المنتسبة بلغاريا وتركيا ورومانيا وبلدان الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة، أيسلندا وليختنشتاين والنرويج، الأعضاء في المنطقة الاقتصادية الأوروبية.
